Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (10) Issue (1) 31 July (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

العلاقات العراقية-التركية في ضوء التطورات السياسية والأمنية (١٩٨٠–١٩٩٠) دراسة تاريخية

م.م محمد يونس داود القيسي
ديوان الوقف السني دائرة المؤسسات الدينية والخيرية

Iraqi–Turkish Relations in Light of Political and Security Developments (1980–1990): A Historical Study

Mohammed Younus Dawood
Email : mohyonis6611@outlook.com.

الملخص

بيّن البحث، بصورة موجزة البعد الإيجابي في علاقات البلدين تاريخياً منذ استقلال الدولتين مطلع القرن الماضي، والذي كان بفعل عوامل عديدة؛ أهمها الموقع الجغرافي؛ إذ يرتبط البلدان بحدود طويلة ومشتركة، إضافة إلى الروابط التاريخية والحضارية والدينية التي حكمت الدولتين، بالرغم من بروز بعض المشكلات المؤقتة؛ ومنها مطالبة تركيا بولاية الموصل والتي سرعان ما حلّت عن طريق عصبة الأمم آنذاك، إضافة إلى مشكلة المياه والمسألة الكردية. كما سلّط البحث الضوء على الموقف الإيجابي و المحايد لتركيا خلال الحرب العراقية الإيرانية، والذي جاء منطلقاً من مقاربات عديدة؛ إهمها تطور العلاقات الاقتصادية التركية مع العراق، ورغبة أنقرة في العمل على خلق توازن إقليمي في المنطقة منطلقة من سياستها الخارجية المتوازنة. وختاماً، تناول البحث المسائل الإمنية التي ظهرت على الساحة منتصف الثمانينيات، وتحديداً عام ١٩٨٤، خاصة بعد تبني حركات المعارضة الكردية، والمتمثلة بحزب العمال الكردستاني، النشاط المسلح على الحدود العراقية التركية؛ وهذا مادفع الطرفين، العراقي والتركي، إلى الإسراع في التنسيق لعقد إتفاقيات إمنية.الكلمات المفتاحية: العلاقات العراقية–التركية، التطورات السياسية، القضايا الأمنية، العراق، تركيا.

Abstract

The research briefly demonstrated the positive dimension in the Iraqi-Turkish relations historically since the emergence of both states in the early 20th century. This was due to several factors, including geographical location and long shared borders, as well as historical, civilizational, and religious ties that governed the two countries. Despite some issues that arose, the most significant was Turkey's claim over the Mosul Vilayet, which was quickly resolved through the League of Nations at that time. Additionally, there were issues related to water and the Kurdish matter. The study also highlighted Turkey's positive and neutral stance during the Iran-Iraq War, driven by various factors; notably, the development of economic relations with Iraq, Turkey's desire to create a regional balance based on its balanced foreign policy, and security issues that emerged in the mid-1980s, particularly in 1984, especially after the Kurdish opposition movements, represented by the Kurdistan Workers' Party, took up armed activity on the Iraqi-Turkish border. This prompted both Iraqi and Turkish sides to expedite coordination in signing security agreements.

Keywords Iraqi–Turkish Relations, Political Developments, Security Issues, Iraq, Turkey.

مقدمة

تعتبر تركيا واحدة من أهم الدول المجاورة للعراق؛ إذ إرتبط البلدان تاريخياً بروابط عديدة؛ منها الدين، والحضارة، والثقافة، ولا سيما أن العراق قد خضع للسيطرة العثمانية منذ مطلع القرن السادس عشر. وقد دفعت هذه العوامل الطرفين إلى تبني علاقات صداقة وحسن جوار، وعلى الرغم من بروز بعض المشكلات على الساحة، خاصة بعد قيام الحكم الجمهوري في العراق، إلا أنه سرعان ما عادت العلاقات إلى وضعها الطبيعي؛ منطلقة من ثوابت ومتغيرات سياسية وأمنية واقتصادية. وهو ما تجسد في الموقف التركي المحايد خلال الحرب العراقية الإيرانية، فضلاً عن تعاون البلدين في مواجهة التمرد والنشاط الكردي المسلح خلال تلك الفترة، والذي تكلل بعقد اتفاقيات إمنية مشتركة كإتفاقية المطاردة الحثيثة عام ١٩٨٤.وتكمن

أهمية البحث والدراسة في مثل هذه الموضوعات، هو السعي لتعزيز التفاهم المشترك بين الطرفين، مستندين إلى الروابط التاريخية التي تجمعهما؛ ومن هذا المنطلق يطرح البحث عدة تساؤلات جوهرية للإجابة عنها والتحقق من فرضيتها، وتمثلت في:

-ماهو الموقف التركي من الحرب العراقية الإيرانية ؟ وماهي دوافعهَ ؟

-ما هو الموقف العراقي والتركي من النشاط الكردي المسلح ؟

ومن منطلق الإجابة على هذه التساؤلات، يصوغ البحث فرضية مفادها؛ أن إتخاذ تركيا موقفاً محايداً من الصراع العراقي الإيراني؛ كان نتيجة حتمية لعوامل ومقاربات متعددة؛ إمنية، وسياسية، واقتصادية، كما إن الوضع الداخلي آنذاك فرض عليهم عدم التدخل المباشر في الحرب، واللجوء إلى لعب دور الوسيط على أكثر محور. وفي السياق ذاته، كان للقضية الكردية والنشاط المسلح على الحدود دور أساسي في دفع الجانبين العراقي والتركي نحو اتخاذ خطوات جادة لعقد اتفاقيات أمنية تضمن تقويض هذه المظاهر؛ إذ اقتضت مصلحة كلا البلدين التصدي لهذا النشاط، فالعراق كان مشغولاً في حرب ضروس على جبهته الجنوبية والشرقية، في حين كانت تركيا تواجه معضلات داخلية كبرى في أعقاب إنقلاب عام ١٩٨٠ .

المبحث الأول: العلاقات السياسية والأمنية ١٩٢٣ .١٩٨

المطلب الأول: نبذة تاريخية

مرّت العلاقات الثنائية ما بين البلدين بمراحل عديدة، تفاوتت طبيعتها وفقاً لتفاوت المصالح والمقاربات السياسية والأمنية والاقتصادية خاصة بعد نشوء الدولتين حديثاً مطلع القرن العشرين، لا سيما وأن العراق حالهِ كحال بقية الأقطار العربية، كان قد سبق وان خضع للسيطرة العثمانية منذ عام ١٥٣٤ وحتى الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية وإنسحابها من الحرب بعد توقيع إتفاقية (مودرس)[١]. بدأت مراحل العلاقة بين الدوليتن مع إستقلال تركيا في تشرين الأول عام ١٩٢٣، بعد أن استطاع مصطفى كمال أتاتورك من هزيمة اليونانيين والإنكليز ورفض مقررات معاهدة (سيفر)[٢] عام ١٩٢٠، متبعاً سياسة جديدة منطلقة من شعار يهدف إلى نشر السلام في الداخل والخارج [٣]. لم تسِر العلاقات مابين الدولتين في المراحل الأولى من إستقلال تركيا مع العراق على نحو جيد، خاصة بعد أن ظهر الخلاف حول ولاية الموصل والتي إدعت تركيا بأحقيتها فيها. ومع إستمرار الخلاف حول ذلك، رفعت قضية الموصل إلى عصبة الأمم، والتي بدورها أوصت بتشكيل لجنة للنظر في المشكلة[٤]. وبعد إجراء التحقيقات، رفعت اللجنة توصياتها إلى عصبة الأمم والتي أفضت إلى أحقية العراق بالموصل، وألزمت تلك التوصيات تركيا بنهج سياسة صداقة وحسن جوار مع العراق، وتوّج ذلك بعقد معاهدة جمعت الإطراف المتخالفة إضافة إلى بريطانيا في عام ١٩٢٦ عُرفت (بمعاهدة إنقرة)، والتي من خلالها تم ترسيم الحدود بين البلدين وإتخاذ (خط بروكسل)[٥] حداً فاصلاً للحدود [٦]. وعلى ضوء هذا التقارب والتفاهم الذي ظهر بعد أن وضع الطرفان حلاً للخلاف الحدودي، والذي كان تحت الرعاية البريطانية؛ إعترفت تركيا رسمياً في ١٥ آذار عام ١٩٢٧ بإستقلال العراق، مما ساهم في أن بدء مرحلة جديدة من العلاقات التعاونية بين البلدين وعلى مختلف الأصّعدة، سواء كان الإمنية أو الإقتصادية؛ إذ تبادل الطرفان الزيارات الرسمية، وتوقيع الإتفاقيات التي حاولت إرساء و ضبط الإمن على حدود البلدين، إضافة إلى المعاهدات التجارية[٧]. أستمر التقارب الودي في العلاقات ما بين البلدين وصولاً إلى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، إذ توّج هذا التقارب في توقيع الطرفان العراقي والتركي بالإضافة إلى إيران وإفغانستان ميثاق سعد آباد في تموز عام ١٩٣٧، والذي جاء رداً على محاولات التوسع الإيطالي في إفريقيا، في وقت كان السباق والصراع الدولي على أشده، خاصة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وصعود الفكر الشيوعي وإنتشار الخطر النازي[٨]. وبما إن الدول المشتركة في هذا الميثاق تربطها حدود مشتركة؛ فإنها قد شَكلت ما يشبه بالحزام الإمني لصد الإخطار الخارجية، فضلاً عن نقل وتبادل الخبرات الإمنية ما بين الدول الإعضاء[٩]. إستمر هذا التقارب مابين العراق وتركيا وصولا إلى سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥، إذ شهدت تلك الفترة إجراء إتصالات موسعة بين الجانبين وبمعزل عن دول الميثاق، للبحث والتنسيق من إجل الخروج بمرتكزات رئيسة في علاقة البلدين، كما لعبت تركيا دوراً مهماً في الوساطة ما بين العراق وبريطانيا بعد إندلاع ثورة مايس عام ١٩٤١، بقيادة رشيد عالي الكيلاني الذي حاول الخروج من السيطرة والعباءة البريطانية خاصة بعد توقيع الطرفان معاهدة ١٩٣٠ والتي نصت ضمناً ضرورة وقوف العراق إلى جانب بريطانيا فيما إذا إشتركت الإخيرة في حرب، إضافة إلى إتاحة وتسخير كل الموارد الممكنة. ونصّت الوساطة التركية على مجموعة من النقاط الرئيسية، إهمها: الإعتراف البريطاني بحكومة الكيلاني، وإعادة فتح القنصلية البريطانية في بغداد، والتزام العراق بالعمل وفق معاهدة عام ١٩٣٠؛ إلا أن هذه المقترحات التركية لم تثمر عن شيء، سوى إنها حاولت الإبتعاد نوعاً ما وعدم الإنجرار إلى أحد طرفي الصراع العراقي البريطاني[١٠]. إستمرت العلاقات المتقاربة بين البلدين إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أعطت إنطباعاً إيجابياً، خاصة بعد توقيع إتفاقية الصداقة والتعاون عام ١٩٤٦ لتنظيم مرور مياه دجلة والفرات، إضافة إلى مسائل تتعلق بالإمن والتجارة[١١]. كما نتج عن المتغيرات التي رسمتها الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بصعود الولايات المتحدة الإميريكية على

حساب بريطانيا، أن بحثت الإخيرة عن سياسة إحلاف وتكتلات جديدة في المنطقة لمواجهة المد الشيوعي، فوجدت بريطانيا في تركيا حلفيتها والمنضمة حديثاً إلى حلف الشمال الأطلسي، والعراق الذي تربطه معه معاهدة عام ١٩٣٠ فرصة سانحة[١٢]، خاصة وان الغرب رأى بعد زيارات عدّة لمسؤوليه؛ أن الدول المتمثلة في العراق وتركيا وباكستان والمشكّلة ما يشبه الحزام أو الطوق المتخوف من الإمتداد الشيوعي، وهي فرصة لأن تمثل تلك الدول سياسة الإحتواء الغربية في المنطقة[١٣]في هذا الوقت، كان ينظر لكل من تركيا والعراق بإنهما يمثلان حلفاً مهماً في المنطقة، نتج عنه توقيع الطرفان ميثاقاً أمنياً في عام ١٩٥٥[١٤]، تحول أسمه لاحقاً إلى (حلف بغداد) بعد إنضمام كل من إيران وباكستان ولاحقاً بريطانيا. إستمرت هذه العلاقات الجيدة حتى نهاية الخمسينيات، إلا إنها سرعان ما شهدت توتراً كبيراً خاصة بعد قيام ثورة ١٤ تموز في العراق وسقوط الحكم الملكي ١٩٥٨؛ إذ إزدادت حدّة التوتر بين البلدين وصولاً إلى محاولة التدخل العسكري من قبل تركيا لتقويض الثورة والوقوف إلى جانب الحكم الملكي، إلا إن التدخل السوفيتي، و عدم حصول تركيا على تأييد من قبل بريطانيا و الولايات المتحدة الإمريكية حال دون ذلك[١٥]، إضافة إلى خشية تركيا من أن تؤدي الإوضاع تلك إلى تدهور علاقاتها مع محيطها العربي، لذلك قررت الإعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق ومحاولة بدء صفحة جديدة في العلاقات الثنائية ما بين البلدين. تلت تلك الفترة هدوء نسبي في العلاقات الثنائية، لإنشغال تركيا في مشاكلها الداخلية والخارجية، ومنها المشكلة القبرصية التي لاقت دعماً عراقياً في الأمم المتحدة، خاصة بعد إثارة موضوع ضم قبرص لليونان، وبالمقابل عبّر الجانب التركي عن شكرهِم وتقديرهم للموقف العراقي، وكان وقوف العراق إلى جانب تركيا خلال الأزمة القبرصية منطلقاً من سياسة حسن الجوار وروابط الصداقة التأريخية، إذ قدم العراق الكثير من التسهيلات لتركيا بعد الحصار الغربي الذي فرض عليها. وشهدت فترة السبعينيات من القرن المنصرم تطور كبير وملحوظ في العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين خاصة في عام ١٩٧٧ بعد إستكمال بناء خط إنابيب تصدير النفط عبر الإراضي التركيا[١٦].

المطلب الثاني: تركيا وتوازنات الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

تُعدّ الحرب العراقية–الإيرانية واحدة من اشرس حروب القرن المنصرم واطولها، فقد أمتدت من أواخر عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨، وزهقت خلالها الكثير من الأرواح، ناهيك عن الخسائر المادية والمعنوية التي عانى منها البلدين والتي لازالت آثارها محسوسة حتى وقتنا الحالي. كما كانت هذه الحرب واحدة من أكبر وأشد الصراعات العسكرية في العصر الحديث؛ بإعتبار إنها قد شكّلت تهديداً لكل القوى الإقليمية والدولية على حد سواء؛ لما لها من نتائج وخيمة وكبيرة على المنطقة بصورة خاصة والعالم بصورة أوسع[١٧]. سبق اندلاع الحرب تغييرات وأحداث سياسية أثرت على مصالح دول المنطقة وعلى علاقتهم مع بعضهم البعض او مع القوى العظمى؛ ففي عام ١٩٧٩ أندلعت الثورة الإسلامية في إيران واستطاعت من الإطاحة بحكم الشاه والوصول إلى سدة الحكم. من الجانب الآخر، قابل هذا التحول الكبير وصول صدام حسين إلى رأس النظام في العراق آنذاك[١٨]. وقد وضع الكثير من الباحثين المحايديين والكتاب والمؤرخين العديد من الأسباب لهذه الحرب، والتي كان اغلبها مشاكل حدودية قديمة تطورت مع تغير مجريات الاحداث التي فرضها الواقع الاستعماري بعد الحرب العالمية الاولى، والصراع القديم الفارسي العثماني[١٩]. وكان الطرفان قد وقعا في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وتحديداً في ٦ مارس عام ١٩٧٥، اتفاقية لترسيم الحدود المائية في شط العرب عرفت بـ(إتفاقية الجزائر)[٢٠]. ولعب الرئيس الجزائري الراحل (هواري بومدين)[٢١] دوراً كبيراً في لم شمل الطرفين وإقناعهما بعقد هذه الاتفاقية خلال عقد القمة العربية التي أستضافتها الجزائر آنذاك. أدى لاحقاً التوتر العسكري المشحون والقصف المتبادل على الحدود العراقية الإيرانية في أيلول عام ١٩٨٠ والذي سبقه توترات سياسية واتهامات متبادلة بخرق إتفاقية الجزائر من أعلان العراق في ١٧ من الشهر نفسه ألغاء العمل بموجب الإتفاقية المذكورة أنفاً، وأعتبار مياه شط العرب مياهً وطنية بالكامل، وفي ٢٢ من الشهر ذاته، أخطر العراق مجلس الأمن عن طريق بعثته الدائمة هناك برسالة مؤجهة من وزير الخارجية العراقي يؤكد فيها الغاء العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر، خاصة بعد الخروقات الكثيرة التي تعمدتها ايران كما جاء في نص الرسالة[٢٢]، لتكون هذه الأحداث بداية لحرب طويلة عانى منها الشعبان خسائر كبيرة وفادحة. بالمقابل، كان لتلك الحرب تأثير كبير وواضح على الدول الإقليمة بشكل عام والمجاورة بشكل خاص، إذ انقسمت المواقف بين محايد أو مؤيد لأحد أطراف الصراع، وكانت تركيا احدى تلك الدول التي سارعت منذ البداية لإعلان الحياد من الحرب[٢٣]؛ إذ كانت الأوضاع الداخلية في تركيا خلال تلك الفترة قد شهدت تردياً كبيراً على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي بفعل العزلة التي فرضها الغرب عليها، خاصة بعد الازمة القبرصية وتدخل تركيا عسكرياً في قبرص عام ١٩٧٤. أدت تلك الاحداث إلى قيام الجيش بتحذير السلطة السياسة للخروج من هذه الازمة التي بدأت في أخذ تركيا إلى طريق مجهول، الا ان تلك التحذيرات لم تفلح بشيء مما أجبر رئيس أركان الجيش التركي آنذاك كنعان أيفيرين على القيام بانقلاب عسكري والاستحواذ على السلطة في ١٢ أيلول عام ١٩٨٠[٢٤]. بيّن إيفيرين من خلال بيانه الذي أذاعه بأن تركيا كانت تمر بـ "أسوء أزمة كانت تهدد بقاء الدولة والشعب"، كما دأب قادة الإنقلاب على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تصحيح المسار السياسي والعمل على عدم تدخل الجيش في العمل السياسي مرة أخرى، ويمكن وصف هذا الإنقلاب بأنه من

الأحداث المهمة في تاريخ تركيا الحديث، والتي عملت على وضع البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي [٢٥]. من هذا المنطلق، حاولت تركيا السير بسياستها الخارجية وفق مبدأ الاستقرار السياسي الداخلي وعدم التدخل بشؤون الغير، والإلتزام بمبادئ إنقلاب عام ١٩٨٠ فيما يخص موقفها من الحرب العراقية – الإيرانية أو الاحداث الخارجية الأخرى والعمل على إصلاح شإنها الداخلي. وبقيت تركيا متلزمة بمدأ الحياد بالرغم من الضغوط الكبيرة، وتوافق ألتزامها هذا مع ما جاء في المواثيق الدولية وإلى ما دعت اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. تبلور هذا الموقف برفض تركيا السماح للفرنسيين بإرسال طائرات مقاتلة إلى العراق عبر أراضيها، كما أعربت عن كامل أسفها للعراق بسبب أستغلال أجوائها لتهريب الأسلحة إلى إيران مؤكدة أن ماحدث تم بدون علمها وبررت ذلك بتلقيها معلومات مغلوطة، ووعدت بانها لم تسمح بتكرار مثل تلك الاحداث مستقبلاً. كما رفضت أستخدام القواعد الغربية الموجودة على أراضيها ضد أي عمل عسكري غربي تجاه إيران، وإنطلاقاً من ألتزامها الكامل بمدأ الحياد، منحت تركيا الثقة بتمثيل مصالح كلا الطرفين لدى الطرف الاخر خلال الحرب، كما وكانت من أول الدول التي شاركت بمراقبة وقف أطلاق النار بين البلدين لاحقاً[٢٦] . لعبت تركيا دوراً كبيراً في محاولة إنهاء النزاع والوصول إلى تسوية ترضي طرفي الصراع والجلوس على طاولة المفاوضات، وهذا ما عبّرت عنه تركيا منذ الوهلة الأولى لبداية الحرب، منطلقة من سياستها الخارجية التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر ومحاولة إرساء الاستقرار في المنطقة، لا سيما وإنها دولة جارة لكل من العراق وإيران[٢٧]، وهذا ما أكد عليه الرئيس توركت اوزال قائلاً "إن إنتهاج سياسة محايدة أزاء دولتين متجاورتين يعد من أصعب الأمور؛ بسبب أن كلتا الدولتين تريدان وقوف تركيا إلى جانبها"، وهنا رأت تركيا انه من الضروري ان تلعب دوراً إقليمياً بارزاً حفاظاً على أمنها الداخلي و الإقليمي بإعتبار ان المنطقة أصبحت مسرحاً للتنافس، ولتعزيز مكانتها كفاعل أساسي و مؤثر في المنطقة العربية، ومحاولة منها لإزالة نظرة الشك في علاقاتها مع محيطها العربي، إذ كانت تركيا اول بلد إسلامي يعترف بدولة الكيان الصهيوني، ناهيك عن سياتها التي ترمي إلى التقرب من الغرب، وهو ما كان يؤثر سلبا على مكانتها في محيطها الإقليمي[٢٨]. انطلقت المساعي التركية في محاولتها لإيقاف الحرب من عدة إتجهات، إذ كان لها دور بارز في الوساطة التي تبنتها منظمة المؤتمر الإسلامي، فبالرغم من العقبات التي واجهتها قبل إنضمامها للمنظمة بسبب التباين والتعارض بين علمانية تركيا وسلوك سياستها الخارجية مع ميثاق المنظمة، الا انها تمكنت من الإنضمام والقيام بدور متوازن مستغلة علاقتها الجيدة مع طرفي الصراع ومع اطراف إسلامية أخرى. وبهذا الصدد، تم تشكيل لجنة عرفت باسم لجنة المساعي الحميدة عام ١٩٨١ شاركت فيها ثمانية دول، يترأسها الأمين العام للمنظمة التونسي (الحبيب الشطي)[٢٩]. كانت المشاركة التركية فيها على أعلى مستوى حكومي متمثلاً بشخص رئيس الوزارء، الا انها في الوقت نفسه رفضت ترؤس اللجنة خوفاً من فشل الأخيرة في تحقيق مبتغاها، وحتى لا تتحمل تركيا وحدها مسؤولية الأخفاق. بدأت اللجنة عملها من خلال قيام ممثليها بعدة زيارات إلى العراق وإيران، وأفضت تلك الزيارات إلى الخروج بمقترح يقضي بانسحاب كلا الطرفين من أراضي الأخر خلال مدة أقصاها أربعة أشهر، الا ان اللجنة فشلت في محاولتها الأولى هذه؛ لتعنّت طرفي الصراع في شروطهما وعدم التنازل. في الوقت نفسه، أبدت تركيا أستعدادها لتكون عضواً في لجنة تشكل للنظر والتحقيق في الحوادث التي وقعت بين الطرفين، الا إنها سرعان ما أبدت تشاؤمها؛ بسبب أستمرار الطرفين بالتصعيد خلال الحرب[٣٠]. كما كان لتركيا محاولات وساطة فردية عديدة من خلال الجهود الحثيثة التي بذلها الرئيس أفرين وقيامه بإجراء الاتصالات مع قادة طرفي الصراع في محاوله منه لإنهاء الحرب، إذ صرح قائلاً: " نحن نأسف للحرب العراقية الإيرانية، ونقلق منها وإن تركيا ما زالت تبذل كل الجهود لإنهاء الحرب بالطرق السلمية، لقد حاولنا إنهاء القتال لكن لم نتوصل لنتائج إيجابية وهذا لايعني إننا سوف نستسلم فعلينا مواصلة الجهود لإنهاء القتال بين الجارين، نأسف للتدخل الخارجي الذي يعمل على إبقاء العالم الإسلامي غير متضامن"[٣١]. واصلت تركيا جهودها الحثيثة في إنهاء الحرب، فاستمرت جاهدة طيلة مدتها التي بلغت ٨ سنوات، تسعى وتجري المشاورات والقيام بالزيارات. وبعد الجهود الدولية والإقليمية، وافق الطرفان على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨[٣٢] والصادر في ٢٠ تموز عام ١٩٨٧، والذي نص على الوقف الفوري لإطلاق النار. تحفظت إيران في بادئ الأمر بالاستجابة للقرار، الا انها عادت ووافقت عليه في ١٨ تموز عام ١٩٨٨، ودخل حيز التطبيق في ٨ آب عام ١٩٨٨[٣٣] امتنعت المصادر الرسمية التركية عن تحميل أحد طرفي الحرب مسؤولية الإعتداء وبداية القتال؛ وذلك لحساسية الموقف وضبابية الاحداث التي رافقت الحرب، وتقديم كلا الطرفين أدلة تشير إلى إتهام الطرف المقابل. الا أن الصحافة التركية والمصادر الغير رسمية قد أتهمت إيران ببدء العدوان على العراق، وهذا ما نشرته صحيفة (صودن حوادث)، كما أشارت مجلة (عكس) الإسبوعية إلى أن إيران هي من قامت بالإعمال العدائية والإستفزازية تجاه العراق؛ من خلال القصف المتكرر للمناطق الحدودية العراقية وعدم إلتزامها بالإتفاقيات الحدودية الموقعة بينهم.[٣٤] لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من كل المحاولات التركية التي سعت من خلالها إلى وقف الحرب، الا انها لم تأتِ بنتيجة حتمية لإنهاء الصراع، لكنها في الوقت نفسه قد ساهمت ولو بجزء بسيط في تخفيف حدّة التوتر، وإبراز دورها كفاعل مؤثر في المنطقة. تميزت السياسة الخارجية لتركيا بالسعي لأخذ دور متوازن خلال الحرب العراقية الإيرانية، إذ سارعت بأخذ موقف رسمي محايد عن

طريق بيان وزارة خارجيتها في ٢ تشرين الأول من عام ١٩٨٠[٣٥] منطلقة من دوافع ومقاربات سياسية وإقتصادية وأمنية عدّة؛ يأتي في مقدمتها أنها رأت الموقف المحايد للقوتين الدوليتين من الحرب وهنا نقصد الإتحاد السوفيتي آنذاك والولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أختلاف فكرة وإستراتيجية كل منهما في المنطقة. وبهذا الشكل فإن تركيا لم تكن قد وافقت مصالح حليفتها الولايات المتحدة فحسب، بل خدمت أيضاً الموقف السوفيتي آنذاك الذي كان مشغولاً بحربه في أفغانستان؛ إذ لم تكن القيادة التركية ترغب في أن تؤثر العلاقات المتصالحة أو المتخالفة للقوى الدولية على علاقتها مع محيطها الإقليمي، ومن هنا رأت أن أي تدخل منها لصالح طرف على حساب الطرف الثاني سوف يؤدي إلى فقدان مصداقيتها وشفافيتها فيما يخص موضوع الحياد وسعيها لخلق التوازن الإقليمي.[٣٦] كما رأت تركيا أيضا ضرورة الحفاظ على موقع إيران الجيوبولتيكي بالنسبة للتوازن الدولي، وإبقائه قريباً من توجهات السياسة الغربية، وإنطلاقاً من موقفها المحايد فإنها كانت ترى انه ليس من المصلحة عزل إيران؛ خشية من أن تبرز ظروف قد يستفاد منها الإتحاد السوفيتي، وظلت تسعى في تقريب وجهات النظر الإيرانية للغرب ودعوة الأخير لتقبل فكرة وجود النظام الإيراني على أنه أمر لا بد منه.[٣٧] ويبيّن الدكتور أحمد نوري النعيمي بـ "أن تركيا تسير بسياستها الخارجية ولا سيما بعد إنقلاب ١٢ إيلول ١٩٨٠ على خطوط عامة مستقرة تقريباً. حيث ألتزمت بالموازنة في سياستها الخارجية والتي هي إنعكاس لسياستها الداخلية التي ترمي إلى تحقيق السلام في الداخل وفي الخارج والذي أرسى معالمهِ أتاتورك"[٣٨]، كما لا يمكننا أن نتغاضى عن ان تركيا دولة جاره لكلا الطرفين، وان هنالك العديد من الروابط التاريخية والتقاليد التي تربط البلدان الثلاثة ببعضها البعض. من جانب آخر، أعطى الأختلاف الأيديولوجي ما بين ايران وتركيا على أحتساب ان الدولتان هما سليلتان للامبراطوية الفارسية والامبراطوية العثمانية نوعاً من الإيجابية في تعامل تركيا مع العراق؛ إذ بالرغم من موقف تركيا المحايد الا انها أبدت نوع من التساهل في تعاملها من خلال تسهيل مرور الطائرات والشاحنات والتجاوب الكامل مع حركة الوفود التجارية العراقية،[٣٩]وهذا ما بينه ايضاً حجم التبادل التجاري والإقتصادي ما بين العراق وتركيا خلال الحرب. وهنا يمكننا ان نعتبر العامل الاقتصادي هو من أهم العوامل التي حفزت تركيا على موقفها المحايد، فقد شكل طرفا الصراع سوقا مهماً وأساسياً للصادرات والسلع الصناعية والتجارية والزراعية لتركيا، إذ أستفادت تركيا كثيراً من الحرب و عملت على تقوية علاقاتها التجارية مع الدولتين المتنازعتين، وخاصة مع العراق الذي مد انابيب نفطه عبر الأراضي التركية لتصدير حوالي ما يقارب نصف مليون طن يومياً حتى نهاية الحرب ١٩٨٨، وهذا ما عاد عليها بإرباح تقدر بملايين الدولارات، فضلاً عن الحصول على جزء من استهلاكها النفطي بسعر رمزي منخفض، كما استفادت من تجارة الترانزيت العراقية والمارة عبر أراضيها، مما عاد عليها إرباح بمئات الملايين من الدولارات[٤٠].

المبحث الثاني: معضلة الأمن المشترك(القضية الكردية واتفاقيات المطاردة الساخنة)

طغت المسألة الكردية على الساحة الدولية والإقليمية بصورة كبيرة مع نهاية الحرب العالمية الأولى؛ بإعتباراها أحد أهم المسائل المهمة الكبرى التي إستحوذت على الرأي العام، ومن القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدولي والإقليمي. ومن هذا المنطلق، فأن القضية الكردية تعتبر أحدى نقاط الخلاف المهمة في مسير العلاقات الإمنية العراقية التركية بعد نشوء الدولتان حديثاً. كما بيّن لنا التاريخ السياسي والإمني بأن الجغرافية لها دور مهم وكبير في الحيلولة دون الوصول لوضع ترتيبات أمنية بلا حوادث ومشاكل؛ خاصة بين بلدين تربطهم حدود طويلة مشتركة. وبرزت القضية بصورة واضحة مع بداية تبلور الفكر والوعي القومي الكردي في منتصف سبعينيات القرن المنصرم؛ عندما عمل الاتحاد السوفيتي على إيجاد تيارات ماركسية تكون إمتداداً لنفوذه في المنطقة، ورداً على النفوذ الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة الإمريكية. سبق ذلك ترتيبات أمنية عراقية تركية بدأت من حل مشكلة الموصل عام ١٩٢٦ والإعتراف الرسمي المتبادل، وتوقيع البلدين ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ وحلف بغداد عام ١٩٥٥، وصولاً إلى رغبة تركيا المشاركة الفعلية في عملية عسكرية مع العراق ضد التمرد الكردي على حدود البلدين عام ١٩٦٣. وواصل الطرفان التعاون الأمني والاستخباراتي، خاصة مع تطور حجم التبادل الاقتصادي وتصدير النفط العراقي عبر تركيا؛ وهو الامر الذي ساهم وساعد في نهج تركيا سياسة الحياد خلال الحرب العراقية الإيرانية وعدم الوقوف مع أحد الأطراف[٤١].

المطلب الأول: حزب العمال الكردستاني

تعود الجذور الأولى لإنطلاق الحزب والذي ظهر في البداية كتيار إيدلوجي متأثر بالإفكار والنشاطات الماركسية إلى بداية ومنتصف سبعينيات القرن المنصرم؛ إذ كانت الجامعات والمدارس منابر لإفكاره. ويمثل عام ١٩٧٤ بداية لتبنيه شعار "العودة إلى الوطن"، ونشر إفكاره القومية التحررية. عرف مؤسسو الحزب في البداية باسم الأبوجيين وذلك نسبة إلى الأمين العام للحزب عبدالله أوجلان والذي كان يلقب بـ "أبو" والتي تعني العم باللغة الكردية. مرّ الحزب بالعديد من المراحل وصولاً إلى عقد مؤتمره الأول للحزب في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٧٨، والذي أعلن فيه عبدالله أوجلان تأسيس حزب العمال الكردستاني والذي يعرف أختصاراً بـ PPK[42]، والاعلان عن منهاج الحزب المتمثل في إنشاء دولة كردية في جنوب تركيا

وصولاً إلى إنشاء وقيام دولة كردستان الكبرى والتي تضم إجزاء من العراق وايران وسوريا وتركيا. واجهت السلطات التركية نشاطات الحزب بشدة خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، مما أجبر قادة الحزب في الخروج من تركيا والإستقرار في المناطق الإقليمية والمجاورة [٤٣]، وخاصة بعد إنقلاب ١٢ أيلول عام ١٩٨٠ الذي كان له دور كبير في في سيطرة العسكر على مفاصل السلطة في تركيا؛ إذ شهد الداخل التركي خلال تلك الفترة ظروف شديدة القسوة وقع خلالها الكثير من الضحايا، ولا سيما بعد سلسة الإجراءات التي أتخذتها حكومة الانقلاب والمتمثلة بحظر اللغة الكردية، وإعلان حالة الطوارئ، وفرض الحكم العسكري على المناطق الكردية، وشن حملة أعتقالات كبيرة قتل خلالها الكثير من الأكراد وتوجيه السلطة لهم تهمة تقسيم الأمة التركية.[٤٤] ويمكن وصف تلك السياسات بإنها أحد الإسباب الرئيسة في سلك الحزب طريقاً جديداً في النضال على حد وصفه. إذ شرع الحزب إولى عملياتهِ العسكرية في ١٥ آب عام ١٩٨٤، من خلال قيامه بالهجوم على الوحدة المسؤولة عن حماية الرئيس إيفيرن ومقتل ثلاثة من عناصرها، والتي تبنتها قوات تحرير كردستان والمنضوية تحت راية حزب العمال الكردستاني والتي أستمرت بالعمل المسلح حتى عام إذار عام ١٩٨٥؛ إذ أدى مقتل قائدها إلى تشكيل جبهة مقاومة جديدة عرفت باسم جبهة التحرير الشعبية الكردستانية. نرى هنا أن حزب العال الكردستاني قد تمكن من لفت الإنظار اليهِ و للمسألة الكردية بصورة خاصة، وبدأ يعمل على نشر مبادئ التحرر في صفوف سكان المناطق التي ينشط بها. وبالمقابل، أدى ذلك إلى ظهور طبقة معارضة من الإكراد المنتفعين ومالكي الإراضي، وقيامهم بتشكيل ما يشبه المليشا المسلحة عرفت باسم حراس القرى، وهي مدعومة من قبل الحكومة التركية، للتصدي لنشاطات الحزب، التي أصبحت تهدد كيانهم الاجتماعي والإقتصادي.[٤٥]

المطلب الثاني : موقف البلدين من النشاط الكردي المسلح ١٩٨٠ – ١٩٩٠

كان لتركيا دور بارز في الضغط على العراق فيما يخص تعامله مع القضية الكردية خلال الحرب العراقية الإيرانية؛ فبعد إنشغال معظم قطعات الجيش العراقي على الجبهة الجنوبية والشرقية، تمكنت الأحزاب الكردية المعارضة من السيطرة على معظم الأراضي الحدودية في شمال العراق والمحاذية لإيران، مما أجبر الحكومة العراقية آنذاك على البحث عن تسوية محدودة تساعدها في بسط السلم في المناطق الشمالية، الا أن هذا الامر قد واجهة رفض شديد من قبل تركيا، التي عارضت منح الإكراد في شمال العراق حكماً ذاتياً؛ حتى لا يكون مثالاً يحتذى به من قبل أكراد تركيا أو الإقليات الكردية الأخرى في الدول المجاورة.[٤٦] خاصة وأن العقيدة الإمنية لتركيا لا تميز بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا؛ باعتبار أن كلا المنطقتين هي إمتداداً ثقافياً وجغرافياً، وهذا ما عبر عنه عبدالله غول[٤٧] في عام ٢٠٠٤ قائلاً " بالنسبة لتركيا، ليس وضع العراق أو المهمات التي نتولى القيام بها هناك مجرد أحد البنود الدولية، فالعراق جارنا القريب ومستقبله مرتبط بإستقرار المنطقة ككل، ولذلك فأن من الطبيعي أن تظهر تركيا إهتماماً كبيراً بتحولات الإوضاع في العراق "[٤٨]. لذلك، عملت تركيا على الحيلولة دون إنجاح الأمر عن طريق الضغط على العراق إقتصادياً؛ ولا سيما أن خط نقل النفط العراقي إلى الأسواق العالمية يمر عبر ميناء جيهان في تركيا مع الأخذ بالاعتبار توقف تصدير النفط عبر البحر والخليج مع تصاعد الهجمات وإنطلاق ما يعرف بحرب الناقلات، الا أنه يمكن وصف العلاقات العراقية التركية في تلك الفترة بإنها شهدت نوع كبير من التقارب وخاصة على الجانب الأمني؛ ولعوامل عدة، منها الموقع الجغرافي، والحدود الطويلة المشتركة، ومحاولة تركيا السيطرة على الحركات الإنفصالية المنتشرة على الحدود بالتعاون مع العراق[٤٩]، يضاف إلى ذلك التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، والذي جاء منسجماً ومواكباً لسياسة الحكومة التركية الرامية إلى توفير فرص العمل للإتراك، وإيجاد الفرص ايضاً للشركات التركية في المشاريع التنموية؛ وهذا ما أنعكس إيجاباً بالنسبة لتركيا، خاصة فيما يتعلق بإنشاء قاعدة للتعاون الإمني والاقتصادي مع العراق خلال فترة الحرب. توّج هذا التقارب بعقد الطرفين إتفاقية إمنية خاصة تزامنت مع تصاعد إنشطة حزب العمال الكردستاني، وذلك بعد زيارة قام بها وزير الخارجية التركي إلى بغداد، عرفت باسم المطاردة الساخنة في ١٥ تشرين أول عام ١٩٨٤؛ بهدف القضاء على النشاط الإنفصالي المسلح و الذي بدأت عملياته العسكرية تصل المناطق المدنية، ويعود مصطلح المطاردة الحثيثة إلى المادة (١١١) من إتفاقية الإمم المتحدة لقانون البحار المعدلة لعام ١٩٨٢، والتي تمكن أحد طرفيها من ملاحقة المطلوبين داخل مياه الطرف الآخر[٥٠] ؛ إلا إنه لا بد من الإشارة إلى عدم وجود نص واضح وصريح يتيح إستخدام هذا القانون على الإرض، بمعنى آخر أنه لايوجد سند قانوني دولي يتيح لتركيا أو لإي بلد آخر من إستخدام هذا القانون على البر، ويذكر بأن تركيا قد إستفادت من هذهِ الإتفاقية في تنفيذ عملياتها العسكرية خلال السنوات المدة من ١٩٨٤ وإلى ١٩٨٧؛ إذ قامت تركيا بتنفيذ العيديد من الغارات الجوية على الإراضي العراقية، مبررة ذلك وعلى لسان وزير دفاعها بأن الهجمات قد تمت وفق إتفاق أكتوبر عام ١٩٨٤، وإنه تم بإستحصال الموافقة من قبل هيئة الأركان العراقية. ومن جانب آخر فإن هذه العلميات كانت فعلاً تمت بعد موافقة العراق عليها، وهذا ما يدفعنا إلى توضيح أن العراق كان قد استفاد بقدر كبير إيضاً من هذهِ الإتفاقية، من خلال تطهير تركيا للحركات الإنفصالية على حدوده الشمالية، ولا سيما إن العراق كان مشغولاً في

حرب طويلة مع إيران، تم إيقاف العمل بها من قبل تركيا عام ١٩٨٨. تم الأفصاح عن فحوى الاتفاقية في ٢٣ من تشرين الأول عام ١٩٨٤، عبر مؤتمر صحفي لوزارة الخارجية العراقية وضحت فيه أهم ما نصّت عليه الإتفاقية[٥١]:

- القضاء على التمرّد المسلح .
- السماح لقوات أحد الدوليتن بملاحقة المجموعات الإنفصالية المسلحة في أراضي الطرف الآخر في حالات الضرورة القصوى ولمسافة (٥-١٠) كم. بيّنت الإحداث أن الاتفاقية قد نفعت الطرفين؛ فبالرغم من إنها جاءت لتفي بالمصالح الأمنية والاقتصادية لتركيا، الا إنها في الوقت نفسه قد إفادت الجانب العراقي كما ذكرنا سابقاً، من خلال إتاحة الفرصة له لتركيز قواته نحو الحدود الجنوبية، ومحاربة تركيا للمعارضة العراقية التي تنشط داخلياً.[٥٢] ونرى هنا أن ما سبق جاء مكملاً للتفاهمات السابقة التي نتج عنها توقيع معاهدات واتفاقيات بين الطرفين؛ إذ نصت المادة ١٢ من إتفاقية أنقرة عام ١٩٢٦ على الوقوف ضد أي عمل خارج عن القانون موجه ضد البلد الآخر، كما حدّدت المادة ١٠ من الإتفاقية نفسها منطقة حدودية فاصلة على جانبي حدود الطرفين، ونصت المادة ٩ إيضاً من المعاهدة المشار إليها على ضرورة إلتزام الطرفين بتوقيف المطلوبين الذين يفرون إلى داخل الطرف الآخر. أما فيما يخص المعاهدة الموقعة عام ١٩٤٦، فقد حل البروتوكول السادس منها والمتعلق بالقضايا الحدودية، محل المواد المذكورة سابقاً في إتفاقية ١٩٢٦[٥٣]. بالرغم من كل هذا التقارب الأمني والسياسي والإقتصادي بين العراق وتركيا خلال تلك الفترة، إلا أنه لا ينفي حقيقة وجود قضايا ومشاكل عالقة ما بين الجانبين؛ خاصة فيما يتعلق بمسألة المياه، والحدود، وقضايا التركمان والإكراد، إضافة إلى مسألة الموصل، التي كانت تشكل تناقاضات أمنية وسياسية واقتصادية في مواقف البلدين تجاه أحدهما الأخر، لكنها في المجمل لم تؤثر على سياسة الحياد بالنسبة لتركيا بصورة خاصة، ومبدأ التقارب الذي تبناه البلدين بصورة عامة.

خاتمة

أوضح البحث أن الحرب العراقية الإيرانية كانت قد سبق أن شكلت تحدياً كبيراً بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، ولا سيما العراق؛ مما أجبرها على اتخاذ موقف مغاير ومميز عن باقي دول المنطقة تغلب عليه الحكّمة في التصرف، على اعتبار إن تركيا هي جارة لكلا البلدين المتصارعين وترتبط معهما بحدود مشتركة طويلة. كما أن المقاربة السياسية والأمنية بالنسبة لتركيا حتمت عليها اتخاذ موقف الحياد من الحرب؛ لذلك سارعت إلى لعب دور الوسيط على أكثر من محور، سواء كان عبر مبادرات فردية أو عن طريق المنظمات الدولية، محاولة منها إنهاء الصراع، ولا يخفى على احد أن تركيا قد استفادت كثيراً من الحرب؛ إذ عملت على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية، ولا سيما مع العراق، كما لعبت حركات المعارضة الكردية المسلحة والتي نشطت على الحدود العراقية التركية مستغلة إنشغال العراق في الحرب، دوراً مهماً في إجبار تركيا على التعاون مع العراق؛ في محاولة للتصدي لتلك الحركات، وأهمها حزب العمال الكردستاني الذي نشط حراكه المسلح في منتصف الثمانينيات، مما دفع الطرفين العراقي و التركي في الإسراع بعقد اتفاقية امنية لبسط السيطرة على الحدود عام ١٩٨٤.

المصادر والمراجع

أولاً الوثائق

١- الأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي، رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للجنة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/35/483 و S/14191. ملف رقم: A_35_483_S_14191-AR.

٢- نص المعاهدة العراقية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع، السنة الأولى، تشرين الأول ١٩٧٥ .

٣- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة ١١١، ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٢، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٣٣، رقم ٣١٣٦٣.

ثانياً – الكتب العربية والمعربة

١- أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، دار زهران، ط١، عمان، ٢٠١٠ .

٢- احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، الجنان للنشر، ط١، عمان، ٢٠١٠ .

٣- توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥، ترجمة : دار طلاس للترجمة، سوريا، ١٩٨٥ .

٤- جردهارد كونسلمان، الثورة الاسلامية ١٩٧٩ – ١٩٨٩، ترجمة : محمد أبو رحمة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٣ .

٥- حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة : حسين عمر، المركز الثقافي العربي، ط١، ابو ظبي، ٢٠٠٧ .

٦- خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، بيروت ٢٠١٥ .
٧- ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة : راج آل محمد، دار الفارابي، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.
٨- ستيفن لونكريك، العراق الحديث من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠، ج١، ترجمة : سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨ .
٩- شاكر صابر، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، دار المعرفة، ١٩٥٥ .
١٠- عايدة العلي سر الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، منشورات دار الافاق الجديدة، ط١، بيروت ٢٠٠٠ .
١١- عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٣.
١٢- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، ج ٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٩٤.
١٣- فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية – الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، كلية الآداب جامعة بغداد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠
١٤- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق المعاصر، ط١، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٥ .
١٥- محمد علي حله، ميثاق سعد آباد وموقف مصر منه، دار الكتب العربية، جامعة الأزهر، مصر، ١٩٩٣.
١٦- محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، رياض الريس للنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠١.
١٧- المشير عبدالحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨، مطابع روز اليوسف، القاهرة، ١٩٩٤ .
١٨- مصطفى احمد ابو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، إيرتك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥ .

ثالثاً الرسائل والاطاريح الجامعية

١- : ثائر صاحب شندل، الموقف الدولي من الحرب العراقية الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة ٢٠١٧.
٢- : نورة عمرون، المسألة الكردية في العراق في ظل الصراع الإقليمي (الحرب العراقية الإيرانية إنموذجاً) ١٩٨٠ – ١٩٨٨، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر ٢٠١٧.
٣- حامد محم السويداني، العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٠ – ١٩٩٠، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.
٤- رزق الزعانين، سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، ١٩٩٨.
٥- زانيار حمد محمد، السياسة التركية تجاه القضية الكردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، ٢٠١٧.
٦- سعاد حسن، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩- ١٩٣٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ١٩٨٩ .
٧- شيماء عبد الواحد ابراهيم محمد، العلاقات العراقية – التركية من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٣، رسالة ماجستير، ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠٠٧.
٨- علاء جاسب، سياسة تركيا تجاه العراق في عهد توركوت اوزال ١٩٩٨٣ – ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥.
٩- بطة سهام، **حلف بغداد وانعكاساته على الواقع السياسي للمشرق العربي ١٩٥٥ – ١٩٥٩**، رسالة ماجستير ، كلّية العلوم الإنسانية، جامعة بوضياف، ٢٠٢١.

رابعاً البحوث والدراسات

١- اشواق أحمد مناف، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا، مجلة كلية الاداب جامعة بني سويف، مج٢، عدد ٥٧، ٢٠٢٠.
٢- حسين عبدالحسن، القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية التركية وآثاراها المستقبلية، المجلة السياسية الدولية، العدد ٥٣، بغداد ٢٠٢٢.
٣- حامد السويداني ،العلاقات العراقية التركية العمق التاريخي وآليات تفعيل التواصل، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١١.
٤- حامد محمد طه السويداني، قضية حزب العمال الكردستاني وأثرها في العلاقات التركية الروسية ١٩٨٤ – ١٩٩٩، مجلة دراسات إقليمية، مج ١٠، العدد ٢٩، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، ٢٠١٣.
٥- حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الإقليمي (دراسة في العلاقات العراقية – التركية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج ٦ ، العدد ١ ، بغداد ٢٠١٧.

٦- حسين عليوي عيشون ،العلاقات العراقية – التركية والعوامل المؤثرة فيها (إيران إنموذجاً)، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج١، العدد ٤٥، النجف ٢٠١٧.

٧- خليل علي مراد، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة ١٩٨٤ – ٢٠٠٥، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ٢ ،العدد ٣، ٢٠٠٥.

٨- عزيز جبر ،العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون، مج ٥، العدد ١، ٢٠١٢.

٩- ماريا حسن التميمي، موقف تركيا من الصراع العراقي- الإيراني ١٩٨٠ – ١٩٨٨، **المجلة السياسية الدولية**، العدد ١٦، بغداد ٢٠١٠.

١٠- واثق محمد السعدون ، البعد الإمني في العلاقات العراقية التركية، **مجلة دراسات إقليمية**، المجلد ٩، العدد ٢٧، جامعة الموصل، ٢٠١٢.

خامساً المواقع الإلكترونية

١- موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/٢٠١٤/١٢/٤/ .

هوامش البحث

[١] إتفاقية مودرس: هي إتفاقية وقّعت في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ إنسحب بموجبها العثمانين من الحرب العالمية الأولى وإعلان هزيمتهم، تم التوقيع على الإتفاقية في ميناء مودرس الذي يقع على بحر إيجة، نصت الإتفاقية على تنازل الدولة= العثمانية عن مضيق الدردنيل والبسفور، مع السماح بمرور السفن في البحر الأسود، ونزع سلاح الجيش العثماني؛ ينظر: سعاد حسن، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩- ١٩٣٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد- ١٩٨٩ ص٤ .

[٢] معاهدة سيفر: هي معاهدة وقّعت بين الحلفاء والإمبراطورية العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، رفضتها الحركة الوطنية التركية بقيادة أتاتورك، بسبب التنازل الكبير الذي قدم للحلفاء من خلالها؛ ينظر: زانيار حمد محمد، السياسة التركية تجاه القضية الكردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، ٢٠١٧ ، ص ٩.

[٣] حامد السويداني ،العلاقات العراقية التركية العمق التاريخي وآليات تفعيل التواصل، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٨، العدد ٢٤، ٢٠١١، ص ١٧٩.

[٤] رزق الزعانين، سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، ١٩٩٨، ص ٧٩ .

[٥] خط بروكسل: هو خط وهمي يفصل الحدود ما بين العراق وتركيا، أقرته عصبة الأمم عام ١٩٢٤ لوضع حداً للمشاكل الحدودية ما بين الطرفين، سمي بخط بروكسل نسبة إلى مدينة بروكسل البلجيكية التي تم عقد الاجتماع فيها؛ ينظر : محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق المعاصر، ط١، دار النفائس، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٤٢.

[٦] ستيفن لونكريك، العراق الحديث من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠، ج١، ترجمة : سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٥٦

[٧] شاكر صابر، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا، دار المعرفة، ١٩٥٥، ص ١٦٢ .

[٨] محمد حله، ميثاق سعد آباد وموقف مصر منه، دار العربية للكتب، جامعة الأزهر، مصر ١٩٩٣، ص ٤ .

[٩] عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٣، ص ٥٠٢ .

[١٠] رزق الزعانين، المرجع السابق، ص ٨٤ .

[١١] عزيز جبر ،العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون، مجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٢، ص ٤١.

[١٢] توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤ إلى ١٩٧٥، ت: دار طلاس، سوريا، ١٩٨٥، ص ٤٥٠

[١٣] بطة سهام، عبداللاوي منيرة، حلف بغداد وانعكاساته على الواقع السياسي للمشرق العربي ١٩٥٥ – ١٩٥٩، رسالة ماجستير ، كلّية العلوم الإنسانية، جامعة بوضياف، ٢٠٢١، ص ١٤ – ١٥.

[١٤] مصطفى ابو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، إيبرتك للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٠ .

[١٥] احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط ، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠١٠، ص ٨٠-٨١.

[١٦] حامد السويداني، العلاقات العراقية التركية العمق التاريخي وآليات تفعيل التواصل، المصدر السابق، ص ١٨١.

[١٧] عبدالحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨، مطبعة روز، القاهرة، ١٩٩٤، ص٧.

[١٨] المصدر نفسه، ص ٩ .

[١٩]) فلاح شاكر اسود، الحدود العراقية – الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، كلية الآداب جامعة بغداد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٦.

[٢٠]) نص المعاهدة العراقية الإيرانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الرابع , السنة الأولى , تشرين الأول ١٩٧٥ .

[٢١]) هواري بومدين: ولد في ١٩٢٥ تلقى تعليمهِ في جامعة الازهر وجامعة الزيتونة، عمل في بداياتهِ بمجال التدريس بمصر وتونس، تأثر بالفكر الحزبي الصيني والسوفيتي، كافح الاحتلال الفرنسي من خلال أنضمامهِ لجيش التحرير الجزائري في ١٩٥٥، عين وزيراً للدفاع في أول حكومة مستقلة ١٩٦٢، في ١٩٦٥ قاد إنقلاباً عسكرياً ناجح أطاح بحكومة الرئيس بن بيلا وأصبح هو رئيساً للبلاد، توفي نتيجة إصابتهِ بمرض عضال في ١٩٧٨، ينظر؛ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، ج ٧ ، الدار العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٩٤، ص ١٦١–١٦٢ .

[٢٢]) الأمم المتحدة، الجمعية العامة ومجلس الأمن، رسالة من القائم بالأعمال المؤقت للجنة الدائمة للعراق، ٢٤ سبتمبر ١٩٨٠، الوثيقة رقم A/35/483 و S/14191، ص١–٣، مستند رقم: "A_35_483_S_14191-AR.

[٢٣]) ماريا حسن التميمي، موقف تركيا من الصراع العراقي– الإيراني ١٩٨٠ – ١٩٨٨، المجلة السياسية الدولية، العدد ١٦، بغداد ٢٠١٠، ص ٢٠٦ .

[٢٤]) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ت: حسين عمر، المركز العربي الثقافي، ط١، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص٩٤.

[٢٥]) خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، ط٢، بيروت ٢٠١٥، ص ٣٧٨ – ٣٧٩ .

[٢٦]) رزق الزعانين، سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق، المصدر السابق، ص ١٠٢ – ١٠٣ .

[٢٧]) حسين عليوي عيشون، العلاقات العراقية – التركية والعوامل المؤثرة فيها (إيران إنموذجاً)، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج١، العدد ٤٥، النجف ٢٠١٧، ص ٧٣.

[٢٨]) حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الإقليمي (دراسة في العلاقات العراقية – التركية)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج ٦ ، العدد ١ ، بغداد ٢٠١٧، ص ١٧٨ .

[٢٩]) الحبيب الشطي: هو سياسي تونسي ولد في آب ١٩١٦ بمدينة مساكن التونسية، أكمل تعليمه الابتدائي فيها، في ١٩٣٧ دخل عالم الصحافة، وفي ١٩٥١ أصبح مدير تحرير جريدة الصباح اليومية، كان من المقاومين للاستعمار الفرنسي، أصبح وزيراً للخارجية لاحقاً في المدة المحصورة ما بين ١٩٧٤ – ١٩٧٧، أنتخب اميناً عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ١٩٧٩ وأستمر في منصبهِ اميناً للمنظمة حتى ١٩٨٤ ؛ ينظر : ثائر صاحب شندل، الموقف الدولي من الحرب العراقية الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة ٢٠١٧، ص ١٧٤ – ١٧٥ .

[٣٠]) رزق الزعانين، المصدر السابق، ص ١٠٥ .

[٣١]) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

[٣٢]) عبدالحليم أبو غزالة، المصدر السابق، ص ٢١٨ .

[٣٣]) جرودهارد كونسلمان، الثورة الاسلامية ١٩٧٩ – ١٩٨٩، ت : محمد أبو رحمة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٣، ص ٣٠٠ .

[٣٤]) ماريا حسن التميمي، المصدر السابق ص ٢٠٨.

[٣٥]) حامد محمد السويداني، العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٠ – ١٩٩٠، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ١٨ .

[٣٦]) رزق الزعانين، المصدر السابق، ص ١٠٨ .

[٣٧]) شيماء عبد الواحد ابراهيم، العلاقات العراقية – التركية من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٣، رسالة ماجستير ، معهد التاريخ العربي، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٧١ – ٧٣ .

[٣٨]) أحمد نوري النعيمي، " العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل "، دار زهران، ط١، عمان، ٢٠١٠ ، ص ٤٧ .

[٣٩]) حامد محمد السويداني، العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٠ – ١٩٩٠، المصدر السابق، ص ٣٨.

[٤٠]) حامد محمد السويداني، العلاقات العراقية – التركية ١٩٨٠ – ١٩٩٠، المصدر السابق، ص ٣٨.

[٤١]) خليل علي مراد، الموقف الاقليمي من الحركة الكردية المسلحة ١٩٨٤ – ٢٠٠٥، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ٢ ،العدد ٣، ٢٠٠٥، ص ٣–٤ .

[42]) اشواق أحمد مناف، حزب العمال الكردستاني وتطور المسألة الكردية في تركيا، مجلة كلية الاداب جامعة بني سويف، مج٢، عدد ٥٧، ٢٠٢٠، ص ١٧ .

[٤٣]) محمد نور الدين، حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا، رياض الريس للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠١، ص ١١١ .

[٤٤]) حامد محمد السويداني، قضية حزب العمال الكردستاني وأثرها في العلاقات التركية الروسية ١٩٨٤ – ١٩٩٩، مجلة دراسات إقليمية، مج ١٠، العدد ٢٩، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص ٢٢١ – ٢٢٢ .

[٤٥]) زانيار حمد محمد، السياسة التركية تجاه القضية الكردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)، ص ٤٤ .

[٤٦]) عايدة العلي سر الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، منشورات دار الافاق الجديدة ،ط١، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٢٩ .

[٤٧]) عبدالله غول : سياسي وخبير إقتصادي تركي، ولد بمحافظة قيصيرية ١٩٥٠، يعتبر أول رئيس تركي من التيار الإسلامي، أكمل دراسة الاقتصاد في جامعة إسطنبول في ١٩٧٢، ومن ثم الماجستير والدكتوراه في بريطانيا ١٩٧٨، أصبح رئيساً لتركيا من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤؛ ينظر موقع الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/٤/١٢/٢٠١٤/ .

[٤٨]) واثق محمد السعدون ، البعد الإمني في العلاقات العراقية التركية، مجلة دراسات إقليمية، المجلد ٩، العدد ٢٧، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ٣٧٢ .

[٤٩]) علاء جاسب، سياسة تركيا تجاه العراق في عهد توركوت اوزال ١٩٩٨٣ – ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥ ،ص ٨١ .

[٥٠]) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة ١١١، ١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٢، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٣٣، رقم ٣١٣٦٣، ص ٦٦ .

[٥١]) حسين عبدالحسن، القضايا المؤثرة في العلاقات العراقية التركية وآثاراها المستقبلية، المجلة السياسية الدولية، العدد ٥٣، بغداد ٢٠٢٢، ص ٢٧٨ .

[٥٢]) رزق الزعانين، المصدر السابق، ص ١١٦ .

[٥٣]) المصدر نفسه .